مصالح جمهورية سلا والرباط مع الأتراك والإسبان خلال النصف الأول من القرن 17

د. فيصل مبرك

أستاذ محاضر –أ–، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي –بريكة – الجزائر –

– **الملخص:** جمهورية أبي رقراق في سلا والرباط هي ديوان عسكري أوليجارشي مكون من الموريسكيين الذين رحلوا إلى المغرب الأقصى في عهد المولى زيدان بن المنصور الذهبي، والذي أقطعهم منطقة حوض أبي رقراق فحكموه حوالي 50 سنة الأولى من القرن السابع عشر للميلاد، وأسسوا أسطولا بحريا جابوا به سواحل البحر المحيط على مد طرق التجارة الحديثة، وفي هذا الإطار ربط هذا الديوان الأندلسي علاقات وطيدة مع كل من الدولة العثمانية وأتراك الجزائر، وكذا فرنسا وإنجلترا وهولندا، ومقالنا هذا يدرس التقراب الموريسكي التركي، وكذا التقارب الموريسكي الإسباني، فالأتراك سعوا إلى ضم هؤلاء إليهم، غير ان هؤلاء آثروا ربط العلاقات سريا مع إسبانيا لتحقيق هدف أسمى وهو الرجوع إلى اوطانهم بالأندلس، وهو ما سبب شرخا كبيرا بينهم وبين القوى السياسية التي كانت تحارب الإسبان كالفقيه العياشي والدلائيين والمولى زيدان السعدي

Abstract:

The Republic of Abu Rakraq in Salé and Rabat is a military court of Oligarchi, composed of the Moriscans, who were deported to Morocco during the reign of the late Zidane Ben Mansour, who gave them lands adjacent to the river Abi Berqraq, establishing their state around the first 50 years of the seventeenth century AD, And established a maritime fleet that took control of the coasts of the Atlantic Ocean and modern trade routes, this Andalusian Diwan linked close relations with both the Ottoman Empire and the Turks in Algeria, as well as France, England and the Netherlands. This article examines the relations between the Mauriscans, the Turks and the Spaniards. The Turks sought to control the Moriscans, but they preferred to link relations secretly with Spain to achieve a higher goal. It was the return to their homelands in Andalusia, which caused many problems for them, especially with the Faqih al-Ayashi, the Dalaiyans and Mullah Zidane al-Saadi.

مقدمة:

مدينتا سلا ورباط الفتح تشكلان وحدة تاريخية وحضارية وجغرافية، حيث لا يقسم بينهما سوى نهر أبي رقراق[1] الذي أضفى على الحوض العمق الاستراتيجي، ودل على العبقرية في اختيار مصب نهر أبي رقراق منطلقا لنشاط نواة البحرية المغربية الموريسكية، ولم تكن للمغرب الأقصى قبل ذلك مشاركة كبيرة في ريادة البحر، بل كان ارتباطهم بالداخل والصحراء أوضح من اهتمامهم بالبحر.

لقد جعل المنصور الموحدي من الرباط مدينة محصنة برا وبحرا بأبراجها الدالة على أنها مدينة حربية عسكرية مسيطرة على القبائل المغربية من جهة، ومهيمنة على المعبر إلى الأندلس من جهة أخرى[2]، فهي على مقربة من مدينة فاس، وكذا مراكش، وأيضا سهول سهول تامسنا[3] التي يتزود منها الأهالي والحاميات العسكرية المرابطة بالمدينة بكل ما يحتاجونه من مؤن، وعقب عودة المنصور المذكور من وقعة الأرك بالأندلس منتصرا على جيوش النصارى بقيادة ألفونس الثامن، وقد سمى المدينة برباط الفتح ثم ربط بينها وبين سلا بجسر هُدِّمَ لاحقا[4].

تعبر قصبة الرباط أهم موقع في كل المدينة[5]، وقد كانت حصنا بناه الرومان في المنطقة قبل أن يأمر بعد ذلك عبد المؤمن بن علي ببناء حصن ومدينة في الموضع نفسه، وأطلق عليها اسم المهدية، واتخذ منها معسكرا واستجلب حولها الناس للبناء فيها وتعميرها، وعرفت لاحقا باسم قصبة الأوداية[6].

وتجدر الإشارة إلى أن الأروبيين خلال القرنين 16-17م/ 10-11هـ كانوا يطلقون اسم سلا على مجموع العمران المتكون على ضفتي نهر أبي رقراق، وإذا أرادوا زيادة بيان قالوا سلا القديمة للدلالة على الضفة الشمالية للنهر، وسلا الجديدة على الضفة الجنوبية وهي مدينة الرباط لأنهم كانوا يعتبرون ذلك العمران مدينة واحدة، وأن الرباط عبارة عن امتداد لمدينة سلا سابقة الوجود[7].

معالم الجمهورية الموريسكية المستقلة (1627-1641):

استعمل مصطلح جمهورية أبي رقراق République du Bouregreg، للدلالة على ديوان الحكم الموريسكي في سلا والرباط من قبل المصادر الأوروبية وكذا الدراسات الحديثة[8]، وهذا الديوان مكون من 12 إلى 14 عضو، ينتخبون غالبا من أعيان القصبة، وكان الذي يرأس الديوان يدع بالأميرال الكبير أو أمير البحر، وفي شهر ماي من كل سنة يجري انتخاب قائدين اثنين أحدهما بالقصبة والآخر بالعدوة السلاوية القديمة،

ويعقد هذا الديوان اجتماعاته بقصر القصبة[9]، وهذا الديوان لا يهتم إلا بالقضايا الحربية والدبلوماسية أما قضايا العدالة فيعين لها من يفصل فيها.

كانت قرارات الديوان نافذة وتطبق بحزم وفعالية، غير أن تلك الأحكام كانت بطيئة التنفيذ[10]، ولأن مقر الحكم في القصبة؛ كان الهورناشيون[11] هم المسيطرين على الديوان ومنه كانوا المسيطرين على الحكم والإدارة المتعلقة بالمعاملات التجارية أيضا، هذه التي كانت تدار بواسطة الشركات الخاضعة لنفوذهم، وهي الوضعية المماثلة تماما لما كانوا يعملون به في إسبانيا خاصة في مجال التجارة البحرية.

وقد عمل هؤلاء الموريسكيون على تقوية كيان الجمهورية، خاصة وأن السلاطين السعديين سواء في مراكش أو فاس كانوا يتطلعون لإعادة السيطرة على منطقة مصب أبي رقراق لأهميته الاستراتيجية، فركز الموريسكيون خاصة على صناعة الأسلحة لاسيما النارية منها، وقد ألح إبراهيم بن غانم الرياش في كتابه **العز والمنافع**... على تعلم هذه الصناعة كما بين وبالملموس أن عظمة وقوة الدول ترتبط بها فأوصى من خلال كتابه الرياس المسلمين على الاهتمام بهذا القطاع حتى تكون لهم المكانة المسموعة في العالم في قوله: «وَاعْلَمْ أَنَّ صِنَاعَةَ الْحَرْبِ الْبَارُودِيَّةِ هِيَ الْآنَ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَسْلِحَةِ الْمَوْجُودَةِ، لِأَنَّ النَّاسَ تَخَافُ [كذا] مِنْهَا أَكْثَرَ»[12].

وكما حاول الأندلسيون في سلا والرباط تنظيم أمورهم الداخلية إداريا وماليا؛ فقد سعوا إلى ربط العلاقات السياسية والدبلوماسية وحتى العسكرية مع غيرهم، سواء داخل المغرب مثل زعامات الجهاد كأبي محمد العياشي ومحمد الحاج الدلائي، أو مع الخارج كأتراك الجزائر ودول أوروبا الغربية التي وقعت معهم اتفاقيات تضمن سلامة تجارتها الأطلسية، وفيما يأتي عرض أوفى في الموضوع.

العلاقات مع أتراك الجزائر:

إن العلاقات بين العثمانيين والموريسكيين لم تكن وليدة القرن 17م، بل يمكننا القول أن هذه الصلات تعود الى فترة وجودهم في الاندلس قبل قرار الترحيل الذي أصدره فيليب الثاني سنة 1609، حيث أرسل الموريسكيون نداءات واستغاثات إلى سلاطين آل عثمان، يطلبون فيها مساعدتهم والتدخل لنصرتهم وداعين لضرورة توحيد الجهود ولاسترجاع الأندلس، وبالفعل كان العثمانيون متمسكين بفكرة فتح أوروبا واسترجاع الأندلس حتى نهاية القرن 17م، وقد لبى هؤلاء السلاطين هذه النداءات باذلين كل ما في وسعهم لمساعدة الموريسكيين والتخفيف من معاناتهم[13]، و لعل من مظاهر ذلك أن السلطان العثماني سليم الأول (1512- 1519م) قبيل وفاته بإصدار

فرمان يقضي بتحويل كل الكنائس إلى مساجد ومنع ممارسة المسيحيين الكاثوليكيين لشعائرهم الدينية، بل وهدد بقتل النصارى الذين يرفضون اعتناق الإسلام كما كان يفعل بالمورسكيين في إسبانيا[14].

أما في عهد خليفته السلطان سليمان القانوني (1519- 1566م) فقد أخذ النشاط العثماني اتجاها جديدا تجاه القضية المورسيكية، كما سيظهر في شكل تدخل مباشر عن طريق إرسال السفن والقطع البحرية للشواطئ الاسبانية، والحرص على التحرير الكامل لكل الثغور المغربية من قبضة الإسبان[15]، وهو ما جعل القضية الموريسكية إحدى أهم دوائر الصراع بين الدولة العثمانية وإسبانيا، ولطالما كانت الجزائر والمغرب وتونس أهم وأقرب البلدان التي يمكن للموريسكيين الفرار إليها[16].

فطوال القرن 16م اعتبر المورسكيون الرياس الجزائريين المعين الاول لهم وبالتالي كان مقرهم القلعة الحصينة التي يؤون إليها، وكل هدا راجع لنشاط هؤلاء الرياس والمساعدات الجريئة لإنقادهم ابتداء من خير الدين بربروس[17] إلى قليج علي باشا الذي تدخل لمساعدتهم في ثورة غرناطة 1569م وخصص سفن خاصة لهم تنقل العدة والرجال إليهم[18].

وفي بداية القرن 17م كان العثمانيون يتابعون باهتمام مجريات الطرد القاسي الذي تعرض له المورسكيين من قبل الاسبان ولقد عبرت تقارير ورسائل السفراء والقناصل الأوروبيين المعتمدين في إسطنبول والموجهة إلى حكوماتهم على تتبع الساسة ورجال الدولة في عاصمة الدولة لمعطيات المشكل الموريسكي وتطوراته[19] مبينة أيضا كل السبل التي سلكها السلاطين لتسهيل تنقل هؤلاء المهجرين إلى الأراضي الإسلامية وتقديم العون حتى يلتحقوا في أحسن ظرف ثم بعدها تسهيل استقرارهم بها.

ولما برز المورسكيون ككيان موحد في منطقة حوض أبي رقراق ربطوا علاقات طيبة مع مجاهدي الجزائر ومن ورائهم الدولة العثمانية[20]، لقد ساهم الرياس الجزائريون في انطلاقة الجهاد المورسكيي حوض أبي رقراق، خاصة وأن البحرية الجزائرية كانت تحوي في طاقمها الكثير المورسكيين وفي الوقت نفسه كان يوجد داخل وحدات الجهاد المورسكي الكثير من الرياس الأتراك الذين انظموا إلى طاقمهم وذلك باسم الولاء للإسلام والمسلمين فلا فرق عندهم في العمل بالجزائر أو بسلا طالما أن الغاية واحدة وهي مواجهة النصارى والجهاد ضدهم، والقضاء على السيطرة الأوروبية في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي[21]، وقد كان كل من الرياس الجزائريين ومجاهدي أبي رقراق يحترمون الاتفاقيات التي يوقعها كل طرف أي أن المورسكيين كانوا يستثنون في غاراتهم السفن

التابعة للدول التي لها علاقات حسنة أو اتفاقيات مع حكومة الجزائر والأمر نفسه بالنسبة للجزائريين في شأن الاتفاقيات التي يصادق عليها ديوان سلا[22]، كما أن كلا الطرفين كانا يتبادلان الزيارات ضمن الرحلات البحرية سواء للاستراحة أو لإصلاح السفن وصيانتها أو التزود بالمواد التي يحتاجونها في رحلاتهم البحرية[23].

ولعل من مظاهر التعاون أيضا بينهما هي تلك التسهيلات التي كان يجدها هؤلاء وأولئك داخل المراكز التابعة لهما من حيث تصريف الغنائم والأسلاب التي يصعب تصريفها في مراكزهم، أي أن مجاهدي الجزائر كانوا دائما يقصدون سلا لبيع أسلابهم وأسراهم حينما يكون هناك مانع من بيعها في الجزائر إذا كانت الحكومة ملتزمة بمعاهدة سلام مع الدول التي تعرضوا لشواطئها أو سفنها، ومنه ما ينشأ عن بيع تلك الغنائم في الجزائر من مضاعفات بين حكومة الجزائر وحكومة البلاد التي غزوها وبما أنهم لا يستطيعون أيضا بيعها للأوروبيين كانوا يجدون التسهيلات في موانئ سلا التي كان رياسها بدورهم يفعلون نفس الشيء إذا تعذر عليهم بيع غنائمهم في المغرب الأقصى[24].

وحتى خلال المناورات العسكرية في البحر كثيرا ما يحدث أن يتبادل الطرفان أيضا أعلام ورايات كل منهما وذلك دفعا لملاحقات السفن المعادية وتضليلا لها، كأن يحمل مثلا مجاهدو سلا أعلام السفن التابعة لمجاهدي الجزائر عند ملاحقتهم من طرف سفن معادية لهم ومسالمة للجزائريين، ويقوم الآخرون بنفس الشيء حين يفاجئون بسفن معادية لهم ومهادنة لمجاهدي سلا بل إنه لما كثر استخدام السلاويين لأعلام الجزائر أطلق عليهم البعض تسمية أتراك سلا[25].

وتجدر الإشارة إلى أن التعاون المتبادل بين الطرفين كان يخدم مصلحتيهما ويعود بالفائدة عليهما معا، لقد بقيت هذه العلاقات محافظة على صفاءها وودها طوال فترة حكم المورسكيين لجمهوريتهم وحتى عندما خضعوا لسيطرة الدلائيين استمرت علاقات الود والتعاون مع الجزائريين فكانت السفن تغدو وتروح كما كانت من قبل محملة بالبضائع المختلفة وكان البحارة يقصدون موانئ كل طرف للتزود بما يحتاجون إليه دائما[26].

ولما استلم الرايس عبد الله بن محمد الحاج إدارة الديوان الموريسكي بسلا والرباط وسع من تعاملاته مع الأتراك في الجزائر كما وسع كذلك أفاق التجارة البحرية مع كامل تونس ومصر[27]، حتى أنه رفض توقيع إحدى اتفاقيات مع الأراضي المنخفضة لأن أحد بنودها ينص على منع التعامل بين الدلائيين بالبيع والشراء مع الجزائريين وذلك بألا يسمح ديوان سلا للأتراك وغيرهم بحمل رسائل امتياز في المنطقة فرفض الأمير إمضاء الاتفاقية حتى

أسقط هذا البند مؤكدا على أولوية العلاقات والتعاون مع المسلمين الجزائريين وكل المغاربة[28].

ورغم هده العلاقات بين الجمهورية المورسكية والجزائريين وما ميزها من اتفاق وتعاون والذي دعم الصلات الاقتصادية في كل من سلا والجزائر إلا أن الوثائق التاريخية لم تتحدث عن اتفاقات أو علاقات ذات طابع سياسي أو توقيع اتفاقيات رسمية بين البلدين[29].

العلاقات بين الموريسكيين والإسبان:

قام المورسكيين أيضا بربط علاقات مع الدول الأوروبية محورها الأساس حماية مصالحها التجارية والعسكرية في المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، وقد حفظت لنا الاتفاقيات التي وقعها المورسكيون مع بعض الدول الأوروبية خاصة إسبانيا، انجلترا، هولندا وفرنسا، وهو ما يمكن الاتسفادة منه في فهم الواقع السياسي والاستراتيجي للحراك الدولي في المتوسط والأطلسي، ومما يؤكد اهتمام هذه الدول الأوروبية بثغر سلا وأهمية موقعه الجغرافي المطل على المحيط الأطلسي ضمن المسار جديد للتجارة الأوروبية والعالمية[30].

ولضمان أمن تجارتها سارعت الدول الأوروبية إلى عقد اتفاقيات مع الديوان المورسكي، وخلالها كان رئيس الديوان الأندلسي يفرض نفسه لحاكم دولة حرة ومستقلة عن سلطة مراكش[31]، وكان الديوان يراسل أمراء وملوك أوروبا المتعاقدين معهم باسمهم الشخصي كالرسائل التي وجهت لشارل الأول الإنجليزي[32].

وللإشارة فإنه حتى في فترة السيطرة الدلائية على حوض أبي رقراق كان المورسكيون هم المقدمين لعقد الاتفاقيات والتفاوض مع القناصل والسفراء القادمين إلى المصب[33]، كما كانوا يرأسون البعثات والسفارات السياسية للدلائيين إلى عواصم أوروبا مثل لندن ولاهاي و باريس، وذلك للتفاوض أو المصادقة على ما كان يتداول في شأن العلاقات بين الطرفين، وقد كانت بنود هذه الاتفاقيات في مجملها تنص أساسا على تخليص الأسرى وحرية التجارة بين البلدين وشكليات العلاقة بين سفن الطرفين المتعاقدين أي عدم التعرض بالأذى لسفن الطرف الآخر العابرة في البحر و امتناع البحارة عن الإغارة على الشواطئ الدولتين[34].بتوقيع هذه الاتفاقيات كان الاوروبيون يضمنون عدم تعرض سفنهم التجارية لعمليات الجهادية المورسكية في البحر وبالتالي ضمان الاستقرار الاقتصادي وحسن التصرف في الثروات التي تتدفق عليهم من المستعمرات، إضافة إلى افتداء أسراهم بشكل آمن و سريع[35].

وبالمقابل؛ كان هناك عامل آخر لعب دورا مهم في إدارة العلاقات مع الأوروبيين

وهو محاولة السيطرة والاستيلاء على القصبة خاصة من طرف إسبانيا وإنجلترا وهدا باستغلال الصراعات السياسية والعسكرية التي عرفتها منطقة المصب طيلة الفترة (1610-1666م)، وفي معظم الأحوال كان هؤلاء يناصرون الهورناتشوس ضد المورسكيين، والمورسكيين عامة ضد الفقيه العياشي الذي قالهم أصلا أنه كان يرى أنهم داعمون ومتحالفون مع أعدائه الإسبان.[36].

حط المورسكيون رحالهم بالمغرب الأقصى وصدى المعاناة التي عاشوها بإسبانيا ما تزال عالقة في أذهانهم، فكانت المعاملات الوحشية التي سامهم الاسبان بها حكومة وشعبا ومتابعات وجرائم دواوين محاكم التفتيش اللاإنسانية التي مورست عليهم ما تزال صُورها حية في ذاكرتهم، لذا ففور استقرارهم بمصب أبي رقراق سارعوا بالسفن إلى عرض البحر للانتقام من الاسبان، فكانت إسبانيا البلد الذي ساهم بقسط وافر في ظهور حركة الجهاد البحري للمورسكيين في منطقة حوض أبي رقراق[37].

بقي الأسبان يترصدون أخبارهم هؤلاء المنفيين في جمهوريتهم الناشئة، فكانت أوضاعهم وأحوالهم ترسل أول بأول إلى بلاط مدريد مباشرة من مراكز الأسبان خاصة من المعمورة المجاورة لسلا، وإضافة إلى التقارير الرسمية من طرف حكام المستعمرات والسفراء الإسبان؛ كانت أخبار المورسكيين تصل أيضا من قبل الجواسيس الذين كانت تبعث بهم إسبانيا الى المغرب في شكل قساوسة ورهبان مسئولين عن عمليات افتداء الأسرى وعن مهام إنسانية خيرية وتبشيرية أخرى[38]، حيث قدم هؤلاء للبلاط الإسباني معلومات هامة تصف الأوضاع السياسية والعسكرية وتصف الاحداث الجزئية التي أغرت القادة في كل مرة بالتدخل واحتلال كل من سلا القديمة وسلا الجديدة[39].

هذا وتشير أغلب الدراسات في العلاقات الموريسكية الإسبانية أن الحديث عن احتلال هذه الأخيرة للقصبة بدأ بعد وقت قصير من استقرارهم بها، أين كتب حاكم مستعمرة الجديدة الإسباني والمدعو خورخي ماسكاريناس إلى فيليب الثالث وذلك في رسالة مؤرخة في 4 فيفري 1613م مبينا له فيها رغبة الموريسكيين وتطلعهم المستمر للحصول على عفو ملكي يسهل لهم العودة إلى ديارهم باسبانيا، ومقابل ذلك سيقدمون على تسليم القصبة للجيش الإسباني إذا ما فكر الملك في اتخاذ خطوة في هذا الشأن[40].

ولقد كانت العلاقات عدائية بين المورسكيين والاندلسيين مدة غير يسيرة تبادل فيها الطرفين الغارات البحرية على سفن بعضهما مرات عديدة ملحقين خسائر كبيرة خاصة في الجانب الإسباني، لكن المصالح أحيانا

كانت تقتضي تناسي الخلافات وتوحيد الجهود لمواجهة الخطر المشترك والذي يهدد الاسبان كما أن المورسكيين الذين رغم أحقادهم عليهم لم يجدوا بدا من اللجوء إليهم في ظل الظروف الصعبة والقاسية التي كانوا يمرون بها في المغرب، وقد تعاضمت هذه الظروف وساءت خاصة بعد أن نشب الصراع بينهم وبين العياشي[41]، ولقد أوردت المصادر أحداث هذا الصراع الذي أدى إلى القطيعة بينهما، وكان سببه الرئيسي هو تثاقل المورسكيين عن صنع بعض السلالم التي طلبها العياشي منهم للإسراع في فتح حصن المعمورة وطرد الأسبان منها، فتأخر المورسكيون عمدا عن صنعها "غِشًّا لِلْإِسْلَامِ وَمُنَاوَءَةً لِأَبِي عَبْدِ اللهِ الْعَيَّاشِي، حَتَّى جَاءَ الْمَدَدُ لِأَهْلِ الْحَلْقِ وَكَانَتْ تِلْكَ الرَّابِطَةُ بَيْنَ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ وَالنَّصَارَى مُتَوَارَثَةً مِنْ لَدُنِ كَانُوا بِأَرْضِهِمْ فَكَانُوا أَأْنَسَ بِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ"[42]، كان هذا التعبير لأحمد الناصري يركز فيه على أن هناك روابط قديمة مشتركة بين الأندلسيين والإسبان كشفت عنها الأيام.

ويظهر أن هذه التطورات قد أثرت على الرأي العام المغربي حتى تلقب الأندلسيون بألقاب كثيرة توحي للتقارب بينهم وبين الإسبان، مثل لقب بقايا النصارى، ونصارى قشتالة وغير ذلك، حتى أن أكابر العلماء والفقهاء في قد أتى بردهم، ويؤكد الإفراني في روايته أن أحد العلماء المرابطين وهو شهير وقته الإمام ابن عاشر لم يجب العياشي إلى ما طلب غير مقتنع بأن المورسكيين سيقدمون على فعل خطير كهذا حتى قدم سلا "وَرَآهُمْ يَحْمِلُونَ الطَّعَامَ لِلْكُفَّارِ وَيُعْلِمُونَهُمْ بِعَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ فَأَفْتَى بِجَوَازِ مُقَاتَلَتِهِمْ وَحَكَّمَ فِي رِقَابِهِمُ السَّيْفَ"[43].

لقد اعتبر الأوروبيون ردود الأفعال المغربية دليلا قاطعا على إمكانية نجاح المشروع التبشيري لذا عقدوا مع الأندلسيين اتفاقية عرفت ب"اتفاقية تسليم القصبة بين الهورناتشوس والإسبان"، فقد أرسل القائد العام للأسطول الإسباني بالمحيط الأطلسي، بنص مشروع تسليم الهورناتشوس للقصبة الى لملك إسبانيا فيليب الرابع (1621- 1665م)، مطلعا إياه وعلى مراحل آخر مستجدات محادثاته ومفاوضاته مع أعضاء الديوان المورسكيين محاولا إقناعه بالشروط التي وضعها هؤلاء مقابل تسليم القصبة لهم[44]، وقد بين هذا الدوق في رسائل المشروع الموجهة لملكه الدوافع التي رآها منطقية حتى دفعت بالهورناتشوس إلى الإقدام على عمل خطير كهذا أي تسليم القصبة، محملا كامل المسؤولية في الامر لمضايقات العياشي لهم، هدا الأخير الذي ما ينفك يغير عليهم بسبب وبدون سبب تماما كما يفعل مع الإسبان في الثغور التي يحتلونها على السواحل المغربية[45].

وبالتالي فإن التحالف سيخدم مصالح

الطرفين في المغرب، إضافة إلى أن المورسكيين –حسب تعبيره– كانوا متعاطفين جدا مع المسيحيين بخلاف علاقتهم بالمغاربة وهم يعيشون بسبب ذلك حالة اضطراب وعدم استقرار، ومع هذا كله يغير الأعراب عليهم وعلى ممتلكاتهم لأنهم يعتبرونهم مسيحيين حقا، ولكي يعيشوا في هناء وليتخلصوا من هذه المخاوف قرروا أن يسلموا القصبة بشروط"[46]، وهي 16 شرطا، يجب الموافقة عليها كلها حتى تتم العملية وهي في مجملها كالتالي:

– أن يسمح لهم بالعودة غلى هورناتشوس مع استعدادهم لإعطاء تعويضات مالية للساكنة التي حلت محلهم.

– أن تكون السلطات المحلية فيها من أبنائهم حتى لا تتكرر الاعتداءات التي عانوا منها سابقا.

– ألا يكون بينهم مسيحيون قدماء باستثناء القساوسة والرهبان اللازمين لتلقينهم، وخلال 20 سنة يجب ألا تعاقب محكمة التفتيش أولئك الذين ولدوا في بلاد البربر وليسوا على دراية بالدين الكاثوليكي.

– أن تحفظ لهم الامتيازات القديمة التي كانوا يتمتعون بها دون التمييز بينهم وبين باقي المقاطعات فيما يخص الضرائب، وأن تحترم ممتلكاتهم وأن تمنح لهم عقود بذلك وينبغي أن تعطي الضمانات نفسها لباقي المورسكيين الذين يرغبون في العودة لان الكثير منهم الموجودين بتطوان أو بالجزائر إذا ما علموا بأنه سيسمح لهم بالعودة مع ضمان حقوقهم فإنهم سيفعلون[47].

– لإثبات إخلاصهم للعقيدة المسيحية كانوا يرسلون معلومات يؤكدها الأسرى المسيحيون الموجودون في سلا والذي رأوا كيف استشهد ومات كثير من المورسكيين مدافعين ومخلصين لدين المسيح وأمه العذراء.

– قبل مغادرتهم سيقومون باغتيال العياشي وبذلك يتوقف الحصار والمضايقات التي كان يسببها للثغور الإسبانية بالمغرب، كما سيقومون بانتهاب حي اليهود في سلا وإعطاء كل الغنائم إلى جلالة الملك[48].

أرسل الدوق بعد نهاية شروط التسليم المصادقين على المشروع وهم أربعة نفر من كبار قادة الهورناتشوس بداية بحاكم القصبة[49]، وأعرب الدوق في الأخير عن أمله في أن يحظى المشروع بالاهتمام اللازم من قبل جلالة الملك الذي يجب أن يراعى الفائدة الكبيرة التي ستجنيها إسبانيا من وراء السيطرة على القصبة منطلق عمليات القرصنة الموريسكية[50].

هدا ويشار إلى أن هذه العملية كانت ستتم فعلا بعد أن رست قطع من الأسطول الإسباني عند مدخل الميناء وكان القصري كبير

الديوان سيسلم القصبة بالشروط السابقة لولا تدخل القائد مراد ريس في المسألة ورفض تسليم المدينة للإسبان تحت أي ظرف[51].وبعد أن سيطر الدلائيون على المدينة لم تعرف العلاقات السياسية مع إسبانيا أي جديد، ورغم ما عرف عن علاقات الدلائيين وتوقيعهم المعاهدات مع مختلف دول أوروبا إلا أنه لا توجد اتفاقية تمت بينهم وبين الإسبان وذلك في ظل استمرار الأطماع الإسبانية خلال هذه المرحلة لاحتلال القصبة مستغلين فترة الفوضى التي سادت أثناء الحصار الذي فرضه الرايس غيلان عليها (1660- 1664م) [52].

انهيار الديوان الموريسكي:

لم تهنأ سلا والرباط بالأمن والاستقرار إلا نادرا، وذلك أن المغرب كله كان يعيش حالة من الصراع والتفكك، وفي الوقت نفسه يمكن أن نقول أن الديوان الموريسكي في سلا والرباط قد تأسس أصلا من اجل وظيفة الجهاد البحري، كما أن التمزق السياسي للأندلسيين من الداخل وكذلك الغارات الأوروبية المتكررة من الخارج، مثل ويليام ريسنبورغ قائد الأسطول الإنجليزي سنة 1647م، الذي تحالف مع العاشي لضربهم وحصارهم، لتحرير الأسرى المأخوذين من إنجلترا سنة 1636م[53]، فتوقفت نتيجة لذلك عمليات الجهاد البحري مدة سنتين تقريبا وأصبح هذا الأسطول سنة 1638م يضم بضعة مراكب في حين تعرضت المراكب الأخرى إلى الإحراق ولإغراق.

ولإن اهتم الأندلسيون بأمور البحر فإنهم قد أغفلوا التعامل الحكيم مع ما يقتضيه الواقع السياسي للمغرب الأقصى حينئذ، ألا وهو إهمالهم لشأن القوة البرية، فقد انتهى أمر الجمهورية وديوانها، إذ تمكنت الزاوية الدلائية من فرض حمايتها من العياشي، ابتداء من سنة 1641م، وعلى الرغم من أن الدلائيين أعطوا نفسًا جديدا لحوض أبي رقراق؛ الأمر الذي جعل بعض المؤرخين يعتبرون هذه الأكثر خصوبة ومردودية في تاريخ سلا الجديدة كعاصمة للجهاد البحري المغربي، إلا أنه لم يكن إلا بإشراف الدلائيين اللذين كانوا يملكون السلطة والرأي[54].

لقد انبته الدلائيون منذ البداية إلى أهمية امتلاك واجهة بحرية على المحيط الأطلسي، فمن الناحية الاقتصادية يمكن القول أن المداخيل الجمركية بميناء المدينة تسجل أرباحا هامة كانت الزاوية في حاجة ماسة إليها، كما أن الواجهة البحرية يمكن الاعتماد عليها في في ربط علاقات دبلوماسية مع الخارج سيما دول أوروبا الغربية، للتم صفقات الأسلحة خاصة النارية، كالمدافع والبنادق[55].

ومنه عمل أمير سلا عبد الله الدلائي على تنظيم الأسطول البحري الجهادي وحرص

إلى جانبه على تأسيس أسطول تجاري يدعم الأول، فكانت تلك فرصة إعادة بعث الورشات السلاوية والرباطية فاستعاد الأسطول جزءا من قوته بمتوسط 20 قطعة عاملة في السنة[56].

وقد استمر مجاهدو البحر بعد سنة 1641م في مهاجمة السفن الأوروبية في المحيط الاطلسي وقد كان رد الفعل الأوروبي هو اللجوء إلى الغارات الخاطفة منها ما كان سنة 1649م، أين حاولت هولندا تعطيل هذا الأسطول والقضاء عليه لكن دون جدوى[57].

وفي سنة 1660م تراجع فيها الجهاد البحري بنسبة كبيرة من حيث النشاط، ومن حيث عدد قطع الأسطول ذلك أن الرئيس الخضر غيلان –خليفة العياشي– قد دخل مع الدلائيين في مواجهات من أجل إجلائهم عن مصب أبي رقراق، ودام هذا الوضع 4 سنوات، احتفظ فيها غيلان بالميناء، إلا أن مدخل المصب كان تحت سيطرة ومراقبة الدلائيين المتحصنين داخل القصبة وذلك لموقعها الاستراتيجي الهام على المصب النهري الذي كان يمثل بوابة كل الميناء[58].

وبعد انسحاب الأمير الدلائي وانفراج الوضع نسبيا، توصل الرايس غيلان في 16 أفريل 1664م إلى توقيع معاهدة صلح مع القصبة بموجبها تم اقتسام مداخيل الجمارك بالميناء بين كل من القصبة والرباط وسلا القديمة بالتساوي[59]، ومنذ ذلك التاريخ لم يبق للأندلسيين حكم ولا سلطة، إلا بعض المشاركات الفردية لغزو البحر انتهت كلها بقدوم المولى الرشيد العلوي لفاس وسقوط دولة الدلاء سنة 1078ه/ 1668م[60].

الهوامش

(1) نهر أبو رقراق ينبع من جبال الأطلس المتوسط، ويبلغ طوله 250 كيلو متر وقد اختلف المؤرخون والجغرافيون قديما وحديثا في ذكر هذا النهر، فالبكري يسميه وادي وانسيفين إذ يقول: «وَنَهْرُ وَانْسِيفِينَ يَقَعُ فِي نَهْرِ سَلَّةَ تَحْتَ الرِّبَاطِ فِي الْبَحْرِ الْمُحِيطِ»، أما ابن حوقل فيطلق عليه اسم وادي سلا، في حين يسميه كل من البكري والزهري باسم وادي أسمير، في حين ذكره عبد الواحد المراكشي باسم وادي الرمان، أما ابن الخطيب فيسميه بوادي الغبط الذي يقسم سلا عن الرباط، وفي سبب تسميته أبي رقراق كذلك اختلاف، فيذكر انه قد اشتق من رقرقة الماء وصفائه، ومنهم من ذكر أن اسمه من الة الركراكة التي توجد بأطلال المدينة، أنظر البكري، مصدر سابق، ص 141. ابن حوقل، مصدر سابق، ص 82. الإدريسي، مصدر سابق، ص 239، ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص 181. عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

ولجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة، د.ت، ص 309، حسن أميلي، الجهاد البحري بمصب أبي رقراق خلال القرن 17م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، المغرب، 2006م، ص16 وما يليها.

(2) جعفر الناصري ، جعفر بن أحمد الناصري، سلا ورباط الفتح وأسطولهما وقرصنتهما الجهادية، تحقيق أحمد بن جعفر الناصري، أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2006، ج3، ص5.

(3) تامنسا إقليم تابع لمملكة فاس، يبتدئ غربا عند نهر أم الربيع وينتهي إلى أبي رقراق شرقا والأطلس المتوسط جنوبا، وشواطئ البحر المحيط شمالا لمزيد من المعلومات أنظر: الحسن الوزان ، الحسن بن محمد الوزان، وصف إفريقيا، تحقيق محمد حجي، محمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ج1، ص 194.

(4) عبد الله السويسي، تاريخ رباط الفتح، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط 1979م، ص 58.

(5) القصبة في المدينة الإسلامية تشمل عادة قصر الحاكم والقلعة أو القلاع التي تحميه، وكذلك دور الوزراء والحاشية وأحيانا تنمو هذه المجموعة حتى تغدو قاعدة ملكية محضة، للمزيد انظر: محمد عبد الله عنان، الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ص 148.

(6) سحر السيد عبد العزيز سالم ، مدينة الرباط في التاريخ الإسلامي منذ إنشائها حتى نهاية عصر بن مرين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م، ص37.

(7) الناصري ، سلا ورباط الفتح، مرجع سابق، ج1، ص328.

(8) Roger Coindreau, Les corsaires de Salé , Eddif, 2006, p 54, voir aussi : Leïla Maziane, Salé et ses corsaires 1666-1727, Publication Univ Rouen Havre, 2008, p59.

(9) الناصري ، سلا ورباط الفتح، مرجع سابق، ج1، ص 205.

(10) قشتيليو محمد، حياة الموريسكيون الأخيرة بإسبانيا ودورهم خارجها، ط1، مطابع الشويخ تطوان، 2001م، ص 39.

(11) نسبة لقرية هورناتشوس التي تقع وسط مدينة استرامادورا Extramadura في إقليم بطليوسBadajoz على بعد 50 كلم من مدينة ماردة Merida على نهر المعروف بمارتشيل Matachel أحد روافد الوادي الكبير، لقد كان الهورناشيون هم من دعا الموريسكيين الذين توزعوا في المغرب عقب الطرد للانضمام إليهم وشجعوهم على سكنى الرباط وسلا ليشتد بهم أزرهم، ومنذ استقرارهم بالمدينة في العقد الأول من القرن 17م، ظهر تفوق الهورناشيين على باقي الموريسكيين، وهدا راجع لامتلاكهم ثروات كبيرة كانوا قد استقدموها معهم من اسبانيا، بخلاف الموريسكيين الذين طردوا من ديارهم ومنعوا من حمل أسلحتهم وأمتعتهم وأموالهم وهو الأمر الذي أدى إلى تفاوت في الثروة وقد استغله الهورناتشيون لفرض سلطتهم، ورغم أنهم كانوا يشكلون أقلية بالمقارنة مع باقي الموريسكيين، إلا أنهم استبدوا بالحكم في الجمهورية، فكان أعضاء

الديوان ورؤسائه وحكامه وكافة موظفيه من الهوروناشيين، ولهم سلطة أيضا على المداخيل الديوانية وجميع الثروة، وصرفوا كل ذلك في مصالحهم الخصوصية وفي تحصين قصبتهم وتسليحها استعدادا لأي حالة طارئة، في حين كانوا يعللون للمورسكيين الأمر بأن هذه الأموال كانت تستخدم لصيانة القصبة وبناء مناطقها المخربة، وقد أدت هذه الوضعية إلى صراعات مسلحة عام 1629م، أين طالب الموريسكيون بحق تحصين مدينتهم الرباط من أجل حمايتها أيضا، كما هي حال القصبة، ولكن قوبل طلبهم هذا بالرفض بل وقام الهوروناتشوس بقصف المدينة بالمدافع من أبراج القصبة لمدة أربعة أيام' وبعد أن هدأت الأمور قليلا عاد الموريسكيون وطالبوا الهوروناتشوس بإشراكهم في الحكم أو بأشراك من يمثلهم في الديوان، وأن يكون نصف الأعضاء فيه منهم، مع اقتسام مداخيل الجمارك والغنائم بينهم مناصفة، لكن الهوروناشيين لم يقابلوا هذه المطالب إلا بالرفض فثار الموريسكيون من جديد ضد هذا الاستبداد في مارس 1630م[11]، و حاصروا القصبة برا قصد التضييق على ساكنيها، لكن هذا الحصار كان دون جدوى، لأن سكان سلا القديمة ساندوا الهوروناشيين عن الطريق البحر، و لم يستطع المحاصرون اقتحام القصبة، بل وتضرروا من هجمات ساكني سلا القديمة الذين أغاروا عليهم واستولوا على بعض ماشيتهم وأملاكهم، أمام هذا الصراع بين الموريسكيين والهوروناتشوس تحركت القبائل المجاورة للمنطقة استعدادا للدخول في هذا الصراع لنهب ما يمكن نهبه من الطرفين، وهو الأمر الذي دعا الطرفين للصلح ووضع حد للمشاكل العالقة وتم توقيع اتفاقية صلح في ماي 1630مأ أنظر فيصل مبرك، الواقع السياسي للمغرب الأقصى وأثره في سقوط الدولة السعدية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة أبو القاسم سعد الله، 2017، ص325 وما يليها.

[12] إبراهيم غانم الرياش، العز والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بآلات الحروب والمدافع، ترجمة أحمد بن قاسم الحجري، مخطوط، المكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 1511، ص 12.

[13] راجع: نبيل عبد الحي رضوان، جهود العثمانيين لإنقاذ مسلمي الأندلس واسترداده في مطلع العصر الحديث، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1987.

[14] عبد الجليل التميمي، الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، 1989م، ص 14.

[15] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 18.

[16] عبد الجليل التميمي: دراسات جديدة في التاريخ المورسكي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 2000م، ص 22.

[17] كليل صالح، سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني في المغرب الأوسط، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص203.

[18] محمود السيد الدغيم، تاريخ البحرية العثمانية حتى نهاية عهد الخليفة العثماني سليم الثاني بن سليمان القانوني بن سليم الأول سنة 1574م، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، 1994م، ص 384.

(19) عبد الجليل التميمي، دراسات جديدة، مرجع سابق، ص 13.

(20) إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1984، ص 323.

(21) عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989م، ص 349.

(22) المرجع نفسه، ص 349.

(23) إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 325.

(24) عمار بن خروف، العلاقات بين الجزائر والمغرب (923-1069هـ/ 1517-1609هـ)، رسالة ماجيستر في التاريخ، جامعة دمشق، سوريا، 1983م، ص 265.

(25) المرجع نفسه، ص 265.

(26) محمد حجي، الزاوية الدلائية، الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988م، ص 193.

(27) عمار بن خروف: مرجع سابق، ص 267.

(28) محمد حجي، مرجع سابق، ص 204.

(29) عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 265.

(30) محمد السمار، مدينة سلا ورباط الفتح بضفتيها، كلمات للنشر والطباعة والتوزيع، سلا، 2010م، ص 104.

(31) محمد رزوق، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 و 17م، ط3، دار إفريقيا للنشر، الرباط، 1998، ص 222.

(32) المرجع نفسه، ص 222.

(33) المرجع نفسه، ص223.

(34) المرجع نفسه، ص 224.

(35) المرجع نفسه، ص 104.

(36) في شتاء سنة 1631م نشطت المراسلات والاتصالات بين المورسكيين وإسبانيا، فتمخض عن كل ذلك اتفاقية وافق عليها الملك فيليب الرابع *"Philipe IV"* (1565- 1621م)، نشرها "س. ج. كولان" في **مجلة هيسبيريس** سنة 1955م، نصت على الكثير من البنود التي تمس مباشرة بمصالح العياشي في حوض أبي رقراق، ولقد تلقى العياشي أخبارا من طرف الإنجليز تفيد بأن بعض الأندلسيين تحالفوا مع الإسبان ضده، لذا هاجم العياشي الضفة الجنوبية لنهر أبي رقراق وضرب على مدينة الرباط حصارا بواسطة أربع مدافع أخذت تضرب أسوار القصبة، في حين قام بنصب مدفع آخر عند مصب النهر يمنع وصول الإمدادات إليها، وفي الوقت نفسه هاجم العياشي المدينة على رأس جيش مكون من 5000 من رجاله قصدوا اجتياح المدينة من الجهة الشرقية، لم تنته هذه الأحداث عن هذا الحد، ففي سنة 1636م استولى المورسكيون على القصبة التي هي مقر الهورناشيين وطردوهم منها، فاستغل العياشي هذه المناوشات من أجل إقحام نفسه في النزاع لعله يصيب كلتا المدينتين –الرباط وسلا– ، فبدأ هذا الأخير بالهجوم على مدينة سلا، ولم يكتف بذلك، إذ نجده في السنة الموالية يستعين بقطع من البحرية الإنجليزية، التي كانت حينها في مأمورية تحرير الأسرى الإنجليز، يستعين بها في

ضرب حصار على القصبة التي كانت معقل الهورناشيين قبل تهجيرهم منها، وهدد بعدم رفع الحصار إلا بشروط منها: أن يتنازل المورسكيون – الذين استولوا عليها- عن نصف مداخيل القصبة لصالح العياشي، وأن يسمحوا بعودة الهورناشيين إليها، وإصلاح ما لحق بها من خراب، غير أن المورسكيين رفضوا ذلك، فدفع المورسكيون ثمن ذلك العناد، وكادت القصبة أن تسقط في يد العياشي ورجاله لو لم يتدخل المولى الوليد السعدي في القضية، بعد كل هذه التطورات؛ لم يبق للعياشي من بد في المجاهرة بمحاربة المورسكيين بحجة تعاونهم مع النصارى ضد المسلمين، فحاول في هذا الصدد أن يكون له دعم شرعي تمثل في فتاوى بعض علماء الوقت، فاستفتى الفقيه محمد العربي الفاسي وعبد الواحد بن عاشر، فأفتيا بجواز مقاتلة من صادق النصارى وأمدهم بالطعام والشراب، وتصرف في بيت مال المسلمين، وقطع البيع والشراء عن الناس وخص به نفسه، وبعدما تحصل العياشي على غطاء شرعي لمحاربته للمورسكيين لم يتساهل معهم وحكّم في رقابهم السيف، فقتل من صادفه منهم وهرب من بقي وافترقت جموعهم، كما تجدر الإشارة إلى أن العياشي لم يكن يميز بين المورسكيين والهورناشيين وبين السلاويين ولا الرباطيين، غير أنه عامل جميع من وقفوا إلى جانب الإسبان وجميع من وقفوا ضد مصالحه بكل قسوة، انظر: فيصل مبرك، مرجع سابق، ص203.

(37) محمد رزوق، مرجع سابق، ص 114.

(38)لقد كان هؤلاء الرهبان العاملين على افتداء الأسرى والمبشرين بالمسيحية في المغرب يلعبون دورا خطيرا أيضا كما أكد أحمد بن قاسم الحجري وذلك في معرض حديثه عن مساعدته في فداء راهب لأنه كما أكد كان يقوم بتثبيت كل من أسلم من النصارى في ديانته السابقة، وذلك في الخفاء "ولو تحقق سلاطين المسلمين من سوء فعل القديس والرهبان وأنهم يحتالون على أكثر من يرجع مسلما من النصارى ليرتد في خفاء عن دين الإسلام وأن يكون عدوا المسلمين لا يتركون أبدا واحدا منهم، وهذه نصيحة من إليهم وما قلت فيهم فهو صحيح لا شك فيه"، أنظر: أحمد بن قاسم الحجري، مصدر سابق، ص ص 156، 157.

(39) عمر بن قايد: علاقات المغرب الأقصى السياسية مع دول غرب أوروبا المتوسطية (فرنسا وإسبانيا) من (1069هـ-1139هـ/ 1659-1727م)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2010، 2001، ص 60.

(40) محمد رزوق، مرجع سابق، ص 229.

(41) محمد السمار، مرجع سابق، ص 115.

(42) أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري و محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1955م، ج6، ص 76.

(43) المصد نفسه، ج6، ص267.

(44) محمد رزوق، مرجع سابق، ص 229.

(45) محمد السمار، مرجع سابق، ص ص 114، 115.

(46) رزوق محمد، المرجع السابق، ص 230.

(47) أنطونيو دومنغث أرتيث وبرنارد فانسون، تاريخ مسلمي الأندلس- المورسكيون حياة ومأساة أقلية-، ترجمة: عبد العال صالح طه، ط1، دار الإشراف للطباعة والنشر، الدوحة، 1988، ص 405.

(48) المرجع نفسه، ص 406.

(49) المرجع نفسه، ص 407.

(50) رزوق محمد، مرجع سابق، ص 232.

(51) محمد السمار، المرجع السابق، ص 115.

(52) المرجع نفسه، ص 119.

(53) محمد رزوق، مرجع سابق، ص 214.

(54) حسن أميلي، الجهاد البحري، مرجع سابق، ص ص 230، 231.

(55) محمد السمار ، المرجع السابق، ص 101.

(56) حسن أميلي، المغاربة والمجال البحري في القرنين 17 و 18م، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المحمدية، المغرب، 2011م، ص 232.

(57) محمد رزوق، مرجع سابق، ص 215.

(58) محمد السمار، مرجع سابق، ص 103.

(59) محمد السمار، مرجع سابق، ص 104.

(60) انظر: محمد الضعيف الرباطي، تاريخ الدولة السعيدة، تحقيق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط أكدال، 1986، 47 وما يليها.